ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

قضايا المناخ..
رؤى عالمية ومصرية

عدد خاص

السنة الثالثة
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديرات مصرية

قضايا المناخ.. رؤى عالمية ومصرية

عدد خاص

العـدد 45
تقديرات مصرية
إصـــدار شـهـري
السنة الثالثة - نوفمبر 2022

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

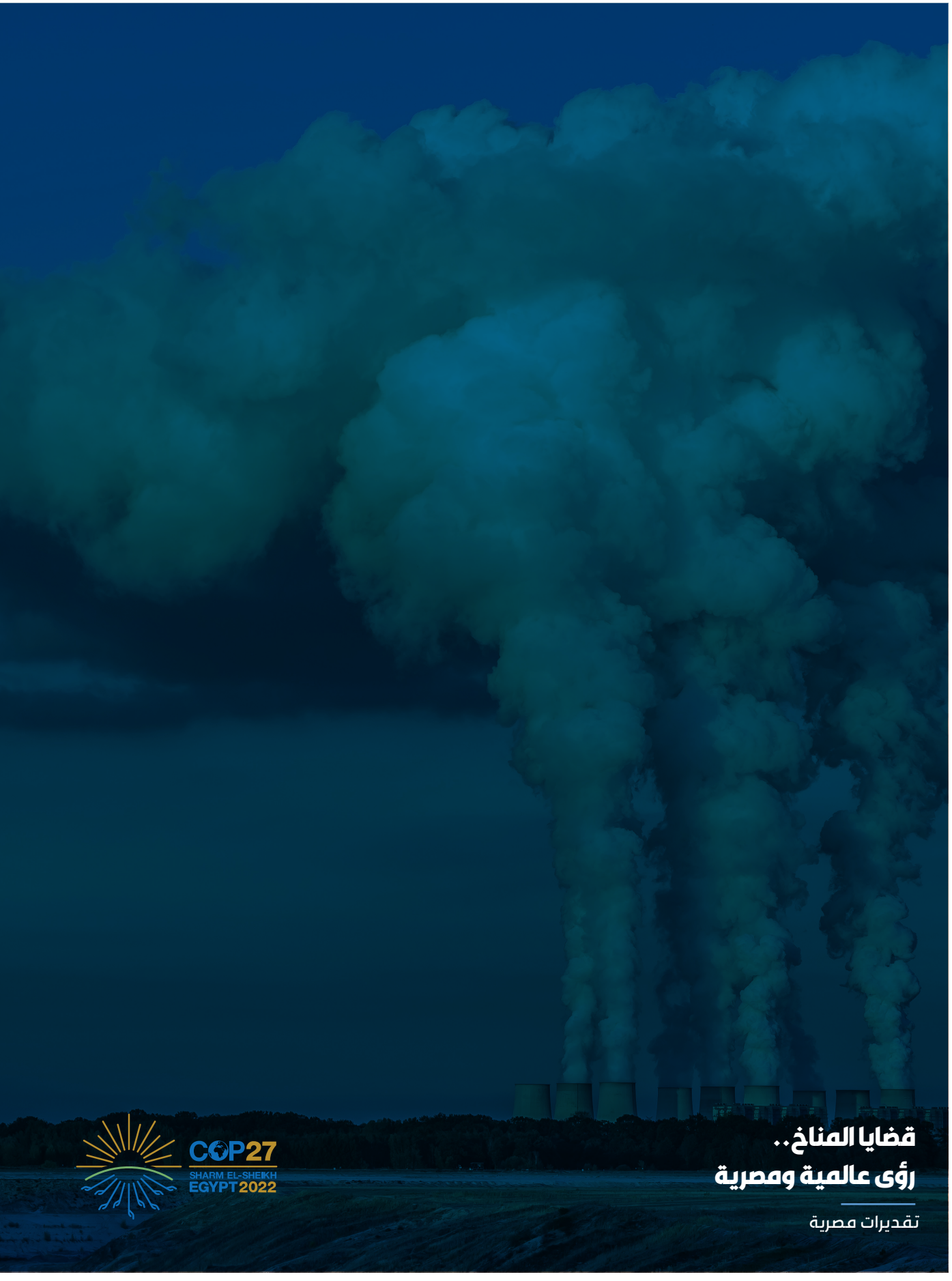

قضايا المناخ..
رؤى عالمية ومصرية

تقديرات مصرية

COP27
SHARM EL-SHEIKH
EGYPT 2022

المحتويات

08 الافتتاحية: تحدي المناخ للنظام الدولي
د. عبد المنعم سعيد

10 ما الممكن والمأمول في COP27؟
د. جمال عبد الجواد

13 تداعيات تنافس القوى الكبرى على قضايا المناخ
د. محمد كمال

16 الآثار المتفاقمة لتغير المناخ على كوكب الأرض
د. عمر الحسيني

19 الأبعاد الأمنية لقضيّة تغيّر المناخ في العالم
د. إيمان رجب

22 حدود الارتباط بين تغير المناخ وانتشار الإرهاب
د. دلال محمود

25 كيف يضاعف تغير المناخ الأزمات الاقتصادية؟
مجدي صبحي

28 الذكاء الاصطناعي وتغير المناخ.. فرص وقيود
د. رغدة البهي

31 مرتكزات الموقف المصري إزاء مواجهة تغير المناخ
د. نهى بكر

34 متطلبات التحول نحو صناعة خضراء في مصر
د. مدحت نافع

37 أثر التمويل الأخضر في التنمية المستدامة في مصر
أحمد بيومي

40 أدوار المجتمع المدني المصري في قمة COP27
د. عماد الدين عدلي

43 العدالة المناخية وحقوق الإنسان.. احتياجات مصرية
عصام شيحة

46 مخاطر تغير المناخ في أفريقيا.. مؤشرات أساسية
هبة زين

أثر التمويل الأخضر في التنمية المستدامة في مصر

أضحى التعافي الأخضر إحدى أولويات الحكومة المصرية في المرحلة الراهنة، إلا أن الضغوطات الاقتصادية التي طرحتها جائحة كورونا ثم الحرب الروسية-الأوكرانية على اقتصادات الدول النامية تمثل تحديًا أمام ذلك التعافي، مما يتطلب مساندة مؤسسات التمويل الدولية. ويرتبط التعافي الأخضر بخطة استراتيجية طويلة المدى كانت مصر قد وضعتها لتحقيق التنمية المستدامة 2030، حيث تبدأ بالبعد البيئي كمحور أساسي في القطاعات التنموية للتغلب على آثار التغيرات المناخية واحتوائها والحفاظ على الموارد الطبيعية بما يضمن حقوق الأجيال القادمة. وتتوافق أهداف رؤية مصر التنموية مع أجندة التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، وأجندة أفريقيا 2063، والتي هدفت إلى تعزيز العمل المشترك والتعاون متعدد الأطراف لدعم جهود التنمية.

أحمد بيومي
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

جهود التنمية والتمويل

اتخذت مصر خطوات واسعة نحو بناء بيئة اقتصادية صلبة تعتمد على تحويل اقتصادها إلى اقتصاد مستدام، إذ كانت مصر من بين 196 دولة وقّعت على اتفاقية باريس، حيث تم التأكيد على ذلك التوجه من خلال وضع خارطة تنمية شاملة ومستدامة للاقتصاد المصري في رؤية مصر 2030، والتي استهدفت تحويل اقتصاد مصر ليكون تنافسيًا متوازنًا ومتنوعًا وقائمًا على المعرفة والاستدامة.

تعزز أيضًا التوجه المصري نحو التنمية الاستدامة عبر وضع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 "NCCS-2050"، إذ ارتبطت بأهداف وطنية أخرى تتعلق بالسعي لتحقيق تقدم كبير في التكيف مع تغير المناخ وإجراءات التخفيف وآثاره. إذ حددت تلك الاستراتيجية الأهداف المناخية ودعمتها بأدوات تنظيم وتمويل، وتوفير للتكنولوجيا والقدرات لتحقيق تلك الأهداف، مما وضع مصر في مكانة إقليمية رائدة في مجال العمل المناخي بالمنطقة.

ولعب التمويل الأخضر المستدام دورًا كبيرًا في تعزيز خطوات مصر لتحويل اقتصادها نحو الاستدامة، فقد حصلت الحكومة المصرية على تمويلات بأنواع مختلفة (قروض خضراء، منح مستدامة، قروض ميسرة، وغيرها) خلال عام 2021 بقيمة 10.2 مليارات دولار أمريكي، وشملت تلك التمويلات عددًا من القطاعات، منها: قطاع النقل والطاقة المتجددة، والبيئة، والصحة، والزراعة، والتعليم.. وغيرها، والتي جاءت في ضوء استراتيجية وزارة التعاون الدولي المصرية لتطبيق مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، التي تستهدف التنسيق المشترك مع كافة الأطراف، وربط التمويلات بالأهداف الأممية للتنمية المستدامة مع التركيز على استفادة المواطن.

وتضم المحفظة الحالية للتمويلات المستدامة في مصر عدد 377 مشروعًا بإجمالي استثمارات بلغت 25 مليار دولار، وشملت تلك التمويلات مشروعات لها أثر كبير على الاقتصاد المصري، كتوفير الإسكان

التمويلات التي حصلت عليها مصر في عام 2021 «مليار دولار أمريكي»

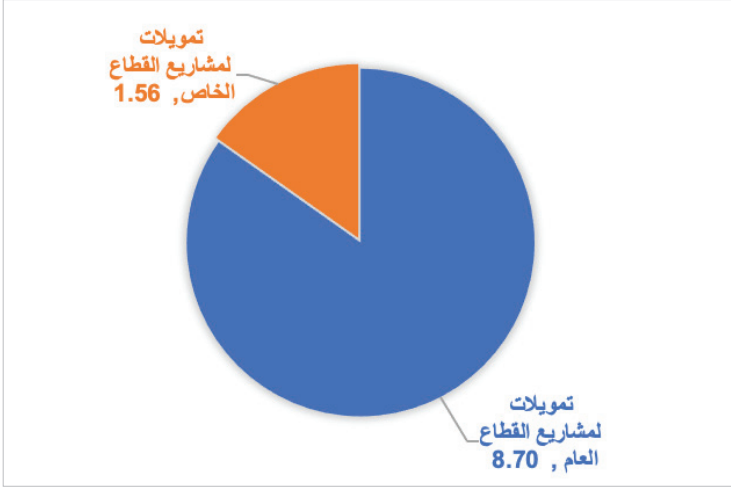

المصدر: تقرير وزارة التعاون الدولي لعام 2021.

الاجتماعي، وشبكات المياه والصرف الصحي، والنقل، والكهرباء والطاقة المتجددة والبترول، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمرأة والتضامن، والتجارة والصناعة، والحوكمة، والتعليم العالي، والصحة، والزراعة والتموين والري والبيئة. ويوضح الشكل التالي المخصصات التي حصل عليها كل قطاع من إجمالي التمويلات.

التقسيم القطاعي للتمويلات التنموية المصرية 2021

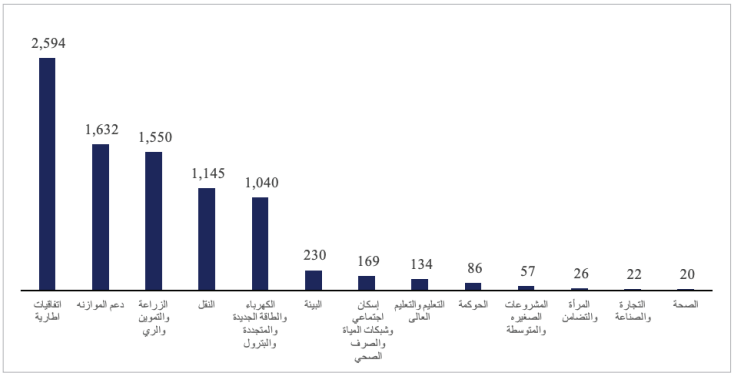

المصدر: التقرير السنوي لوزارة التعاون الدولي 2021.

وفي سبتمبر 2020، نجحت مصر في إصدار أول سند سيادي أخضر لها لمدة خمس سنوات بقيمة 750 مليون دولار أمريكي، وتم توجيه ذلك التمويل لاستثمارات في مجالات النقل النظيف والطاقة المتجددة. وتخطط الحكومة المصرية لإصدار المزيد من السندات الخضراء. أما عن القطاع الخاص، فقد كان البنك التجاري الدولي في صدارة البنوك التي أطلقت أول إصدار للسندات الخضراء للبلاد في أغسطس 2021، وقد تم تنفيذ تلك الصفقة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التي

تستخدم عوائد ذلك الإصدار في تطوير خط أنابيب للمعاملات الصناعية الموفرة للطاقة في المستقبل. وتعمل هيئة الرقابة المالية حاليًا في توسيع قائمة أدوات التمويل المستدامة، والتي تشمل السندات الاجتماعية، وسندات التنمية المستدامة، وسندات EGS، وسندات المساواة بين الجنسين، وسندات تمكين المرأة [1].

وأسهمت تلك المشروعات التنموية في مصر في منح الاقتصاد المصري القوة والمرونة لتخطي الأزمات المتلاحقة التي شهدها العالم خلال الفترة الماضية، ونال الاقتصاد المصري إشادات عديدة من جانب المؤسسات الدولية (مثل: مجموعة البنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار). وتأكيدًا على ذلك، توقع تقرير الآفاق الاقتصادية الإقليمية الصادر عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في نوفمبر 2021، أن يقود الاقتصاد المصري التعافي في منطقة جنوب وشرق المتوسط. على جانب آخر، أظهرت مصر مرونة كبيرة في التأقلم مع الوضع العالمي الذي فرضته المتغيرات الراهنة، إذ جاءت في المرتبة الرابعة بين الدول العشر الأولى التي أظهرت مرونة في التحمل والتأقلم مع تداعيات جائحة كورونا[2].

تحديات أساسية

مع ذلك، لا يزال هناك العديد من التحديات التي ترتبط بالتمويل المستدام من أبرزها، اختلاف معايير التصنيف للاستدامة، إذ أدى ما يعرف بـ"هوس التصنيف" tax-omania إلى وجود العديد من التصنيفات العالمية للتمويل المستدام. فبعد أن كان الاتحاد الأوروبي رائدًا في تصنيف أنشطة التمويل المستدامة، ظهرت دولٌ أخرى، بما فيها المملكة المتحدة وسنغافورة وجنوب أفريقيا، بأنظمة تصنيف مماثلة خاصة بها، مما أدى إلى وجود تباين في التصنيفات[3].

فعلى سبيل المثال، وضعت الأمم المتحدة ومنظمات أخرى مبادئ "CERES" التي تشمل حماية البيئة والحفاظ على الموارد، والحد من المخاطر، وسلامة المنتجات، والوصول إلى المعلومات والمساءلة. لكن تلك المعايير ليست الوحيدة حيث هناك منظمات أخرى تساعد في تحديد الشركات وتسجيلها وفقًا لمعايير البيئة الاجتماعية والحوكمة "ESG"، أو جمعية المستثمرين المسئولين مثل "Sus-tainalytics" أو مؤسسة "MSCI".

إلا أنه تم ترك هذا المجال حتى الآن للحكومات أو المستثمرين أو الممولين لتقرير أي من تلك الأنشطة تعتبر خضراء أو لا تندرج ضمنها. مثل هذا التباين في التصنيفات خلق ما يُسمى "الغسيل الأخضر green washing" الذي يهدف إلى إضفاء صفة الاستدامة على أنشطة غير مستدامة بهدف تمويلها بأدوات التمويل المستدامة، مما يعرقل من سرعة تطور سوق التمويل المستدام عالميًا.

ويظل أن المستقبل يحمل لمصر فرصًا كبيرة في مجال تعزيز اعتمادها على التمويل المستدام لدفع عجلة التنمية بالبلاد إذا ما أخذنا في الاعتبار الهدف المصري لتوليد 42% من الطاقة التي تحتاجها البلاد من مصادر متجددة، والذي تم إعلانه في رؤية مصر 2030، خاصة أن الحكومة المصرية قد توجهت نحو دعم القطاع الخاص في المشاركة في ذلك التحول، وهو ما يؤشر إلى بداية التنمية المستدامة التي تحتاج إلى مشاركة جميع الأطراف، سواء كانت حكومات أم قطاعًا خاصًا ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات التمويل الدولية.

1. "Egypt's FRA approves amendment of regulation of capital market law regarding bonds, sukuk", Egypt Today, November 2021

2. وفقًا لمؤشر الحياة الطبيعية الصادر عن مجلة "الإيكونوميست" الذي يرصد عددًا من العوامل والمؤشرات التي تقيس مدى عودة الحياة لطبيعتها في عدد 50 دولة تمثل نسبة 90% من الناتج المحلي العالمي، وحوالي 76% من السكان عالميًا.

3. https://about.bnef.com/blog/1h-2022-sustainable-finance-market-outlook/

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشأون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر
/ecsstudies